

جوانب الدرس التصريفي للفظ (آية)

أ- أبو أوس إبراهيم الشمسان (*)

اكتشف الصرفيون من استقراءهم الألفاظ وتعرف الأنظمة المتحركة بتصرفاتها أن اللفظ حين تكون العين واللام منه علتين تعتل اللام وتصح العين، غير أن لهذه القاعدة شواذ ذكرها الصرفيون وحاولوا بحثها وتفسير تصرفها، قال ابن عصفور في ذكر هذه الشواذ: «وقد شذت ألفاظ في هذا الفصل فاعتلت فيها العين. منها: آية وراية وثاية وغاية وطاية. وكان حقها أن تعتل منها اللام ويصح العين. والذي سهل ذلك كون هذه الألفاظ أسماء فلا تتصرف فيلزم فيها من الإعلال والتغيير ما يلزم في الفعل» (3).

١- البحث عن الجذور:

تشير كلمة (آية) إشكالا في تأصيل جذورها إذ هي كلمة تجتافها الألف، والألف في الأسماء على نوعين: ألف منقلبة عن جذر، وألف زائدة. وأما الألف المنقلبة عن جذر فقد تكون منقلبة عن واو أو

صاحب هذه الكلمة من الغموض في المبنى ما يعانده. فيما يتهيا للإنسان لأول وهلة - وضوح في المعنى، فالآية في أقرب بؤادر معانيها (العلامة)، لكن (الآية) وهي ترد في السياقات المختلفة تظهر أن المعنى أيضا متعدد. إذ يذكر من معانيها: العلامة والإمارة، والرسالة، وآية الشيء: شخصه، والجماعة، والمعجزة، والآية من القرآن: جملة أو جمل أثر الوقف في نهايتها (١). ويقال في المجاز: هو آية (2).

وقد نالت من عناية الصرفيين واللغويين ما نجده مفرقا في بطون كتب مختلفة، وهي عناية تكشف عن تعدد في الأقوال والمذاهب التفسيرية بلغت حدا يكاد يستقصي الاحتمالات الرياضية في تقليب المسألة على جوانبها المختلفة، ويهمنا في هذا البحث أن نقف على تلك الجوانب التفسيرية التي تمثل حيوية في التفكير اللغوي العربي؛ فإنه ليروعك حين تستعرض أقوال الصرفيين واللغويين عن (آية) تعدد جوانب التفسير التصريفي لها.

(*) أستاذ مشارك - جامعة الملك سعود

ياء أو همزة . وبناء على هذه الإمكانيات تعددت الأقوال في جذر الكلمة :

1 / 1) الألف منقلبة :

1 - يفهم من القول الذي نسبه سيويه إلى أستاذه الخليل أن جذر (آية) هو (ء/ي/ي)، لأنه يذهب إلى أنها منقلبة عن ياء(4) .

2 - نسب الجوهري إلى سيويه أن الألف واو، قال : « قال سيويه : موضع العين من الآية واو؛ لأن ما كان موضع العين منه واو واللام ياء أكثر مما موضع العين واللام ياءان، مثل شويت أكثر من باب حبيت »(5) . ومعنى ذلك أن جذرها (ء/و/ي) .

ونقل ابن فارس عن الجوهري ذلك بنصه(6) . ويبدو أن الصفدي قد نقل عن الجوهري ذلك دون تفصيل، ثم قال : « وأورده في أيا . باب الواو والياء »(7)، وهو بهذا يوهم أن عين (آية) واوية بلا خلاف .

3 - ونقل ابن فارس قولاً لم يعين صاحبه، قال : « قالوا : وأصل (آية) : أئية بوزن أعية . مهموز همزتين، فخففت الأخيرة فامتدت »(8) . وذهب إلى هذا عبد العليم إبراهيم أي أن الألف من (آية) منقلبة عن همزة لاجتماع همزتين أولاهما مفتوحة والثانية ساكنة(9) . وعلى ذلك فالجذر (ء/ء/ي) . على أن اجتماع همزتين جذريين متجاوري في كلمة واحدة أمر يدفعه ابن جني الذي يقول : « وإنما لم تجتمع الفاء والعين واللام همزتين لثقل الهمزة الواحدة؛ لأنها حرف سفلى في الحلق، وبعد عن الحروف، وحصل طرفاً فكان النطق به تكلفاً، فإذا كرهت الهمزة الواحدة فهم باستكراه الثنتين

ورفضهما - لاسيما إذا كانتا مصطحبتين غير مفترقتين، فاء وعينا، أو عينا ولاما - أخرى، فلهذا لم تأت في الكلام لفظة تواتت فيها همزتان أصلاً البتة »(10) .

1 / ب) الألف زائدة :

1 - ممن يذهبون إلى زيادة الألف الكسائي، وقد بين المعري أن هذا القول يوجب القول بالحدف وأن للحدف احتمالين(11) :

الأول أن المحذوف همزه، ومعنى ذلك أن جذر الكلمة هو (ء/ء/ي) .

الثاني أن المحذوف ياء، ومعنى ذلك أن جذر الكلمة هو (ء/ي/ي) .

والغريب أن الجوهري ينسب هذا القول إلى الفراء، قال : « قال الفراء : هي من الفعل فاعلة، وإنما ذهب من اللام، ولو جاءت تامة لجاءت آئية ولكنها خففت »(12) . وسنبين ضعف هذه النسبة لاحقاً في المدخل(2/هـ) .

وننتهي من ذلك كله إلى أن الجذور المحتملة هي : (ء/ي/ي)، (ء/و/ي)، (ء/ء/ي) .

والجذر الراجح هو (ء/ي/ي)، ويعتمد ترجيح ذلك على أمور :

1) أن جمهور اللغويين والصرفيين على اختلافهم في بنية الكلمة يتفقون على هذا الجذر .

2) رد نسبة الجوهري (ء/و/ي) إلى سيويه :

لا نجد في كتاب سيويه ما يثبت صحة ما نسبه الجوهري إليه، بل إن ما يستأنس به أنه افترض أن

فعل (آية) - وإن لم يستعمل - هو في إعلال عينه مثل الفعل (باع)، قال: «فمما جاء في الكلام على أن فعله مثل (بعث): (آي، وغاية، وآية)» (13).

بل يصرح صاحب الكتاب بأن العين ياء في معرض ذكره لقول آخر غير قول الخليل، قال: «وقال غيره هي آية وأي فَعُلُّ، ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما، لأنهما تکرهان» (14).

وتعقب ابن بري الجوهري ورد ما نسبه إلى سيبويه، جاء في اللسان: «قال ابن بري: لم يذكر سيبويه أن عين آية واو كما ذكر الجوهري، وإنما قال أصلها آية، فأبدلت الياء الساكنة ألفاً» (15).

3) الاحتجاج لبيائية العين:

صرح بيائية عين (آية) ابن جني، قال: «وأما (اية) فعينها ياء وهي من مضاعف الياء نحو (حييت، وعييت)، ويدل على ذلك أن الآية هي العلامة، وقد قال الشاعر:

قف بالديار وقوف زائر

وتأي إنك غير صاغر

فمعنى (تأي): تثبت وتنظر وتأمل آياتها وعلاماتها. ولو كانت من الوار لقال (تأو) كما تقول في (تلوى وتسوى): تلو وتسو» (16).

وأيد ابن جني قوله بيائية عين (آية) بقول الشاعر:

لم يبق هذا الدهر من آياته

غير أنافييه وأرمدائه

فالآياء وزنها: أفعال وهي جمع آي، وآي جمع

آية، وظهور العين باء في الآياء يدل على أن (الآية) من الياء (17). وقال العكبري إن الجمع (آياء) يدل على أن العين ياء إذ لو كانت عينها واوا لقالوا (18): آوآء. وجاء في اللسان نحو من ذلك، قال: «وعين الآية ياء كقول الشاعر:

لم يبق هذا الدهر من آياته

فظهر العين في آياته يدل على كون العين ياء، وذلك أن وزن آياء أفعال، ولو كانت العين واوا لقال آوآئه، إذ لا مانع من ظهور الواو في هذا الموضع» (19).

وجزم ابن فارس بيائيتها فصنف الكلمة في المدخل (أبي)، قال: «الهمزة والياء والياء أصل واحد، وهو النظر. يقال تأياً تأيياً، أي تمكث. قال:

قف بالديار وقوف زائر

وتأي إنك غير صاغر

قال لبيد:

وتأييت عليه قافلا

وعلى الأرض غيايات النطفل

أي انصرفت على تؤدة. ابن الأعرابي: تأييت الأمر انتظرت إيمكانه.

قال عدي:

تأييت منهن المصير فلم أزل

أكفكف عني واتنا ومنازعا

ويقال: ليست هذ بدار تقيّة، أي مقام.

وأصل آخر وهو التعمد، يقال تأييت على

تفاعلت، وأصله تعمدت آيته وشخصه. قال:

به أتأيا كلُّ شأنٍ ومفرق

وقالوا: الآية العلامة، وهذه آية مأيأة، كقولك علامة معلمة. وقد أيّيت.

قال:

ألا أبلغ لديك بني تميم

بآية من تحبّون الطعاما (20)

أما إدراج ابن فارس (آية) في باب (أيه) من معجمه (مجمل اللغة) فهو تساهل منه علته الاختصار (21).

2- مشكلة البنية:

نود قبل أن نذكر أقوال الصرفيين في بنية (آية) ووزنها أن نذكّر بالفرق بين (البنية) و(الوزن الصرفي)، فالبنية هي الشكل التجريدي لأصوات اللفظ الصحيح السالم من العلة والهمز والتضعيف. أي هو الوزن الصرفي للنظير الصحيح للفظ. أما الوزن الصرفي فهو الشكل التجريدي للفظ نفسه الذي يراعى فيه بيان ما فيه من حذف أو زيادة، ومن أجل ذلك سنجد أننا نتحدث عن بنية للكلمة (آية) ونتحدث عن وزن صرفي قد يخالف البنية بعض المخالفة. وقد يوافق الوزن البنية وقد يخالفها. وللبنية صفة الثبات وأما الوزن فمرهون بحال اللفظ. وتكون البنية مجردة من اللواصق أما الوزن فيذكر معه لواصق اللفظ مما يكتب معه إملائيًا.

وتظهر فائدة التمييز بين البنية التي لها صفة الثبات والوزن الذي له صفة التغير في بيان التصرفات التي تعرض لها الكلمة مثل الحذف في مثل الفعل

الأجوف نحو: (قل) فهو على بناء: فَعَلٌ / يَفْعُلُ، أما وزنه فهو (قُل)، واسم المفعول من: (مقول)، فهو على البناء: مَفْعُول، ولكن وزنه الصرفي: مَفْعُل أو مَفْوُول. ومثل القلب المكاني بالفعل (أيس) على البناء: فَعِلٌ، ولكن وزنه الصرفي: عَفِلٌ (22).

وتعتمد الأقوال المختلفة في بنية (آية) على الاختلافات التفسيرية لهذه الألف، فهي كما ذكرنا سابقا قد تكون زائدة أو منقلبة، والانقلاب قد يكون عن ياء أو واو أو همزة. وتعتمد على علة القلب، وعلى الحركة المفترضة للحرف المقلوب.

وجاءت الأبنية المحتملة في أقوال النحويين على الآتية:

1/2- البناء (فَعِلٌ):

ونسب سبويه القول بهذا إلى غير الخليل، قال: «وقال غيره: إنما هي آيةٌ وأيُّ فَعِلٌ» (23).

ولسنا نعلم أهو مذهبه الذي يذهب إليه أم مذهب أحد آخر لم يصرح به، أما ابن بري فربما يفهم من قوله الذي نقلناه سابقا أن هذا رأي سبويه. أما الرضي (24)، وابن عقيل (25)، فنجد أنهما صرحا بنسبته إليه.

وينقل صاحب اللسان عن الفراء في كتاب المصادر في معرض تعليقه ترك همز الياء من (آية)، فقال: «لأنها كانت فيما يرى في الأصل آية» (26).

أما أبو العلاء المعري فقال: «وهذا القول في آية قول الفراء وقد حكاه سبويه عن قوم من النحويين لم يسمهم ولا شك أن الفراء تبعهم في ذلك» (27)، ونجد نسبة هذا إلى الفراء عند ابن عصفور (28)

وعند الرضي (29)، والسمين الحلبي (30)، وابن عقيل (31) أيضا، والبغدادي (32).

واختار هذا المذهب العكبري (33)، وابن مالك (34).

أما ابن عصفور فرد هذا البناء (35). وسنورد احتجاجه عند درس التغير الصوتي الصرفي.

والميزان الصرفي موافق للبنية حسب هذا القول، فهو (فَعْلَة).

2/ ب - البناء (فَعَل) :

وينسب سبويه هذا البناء إلى الخليل وهو ما يفهم من بيانه أن (آية) مما جاء في الأصل (36). وقال المعري في معرض ذكره لأقوال النحويين: «للتحويين في آية ثلاثة أقوال: الأول قول الخليل وهو أن آية وزنها فَعْلَة بتحريك العين وأصلها (أَيَّه)» (37).

وجاء في اللسان نقلا عن ابن بري «وحكي عن الخليل أن وزنها فَعْلَة (37)»، وهناك من ينسب هذا إلى الخليل وسبويه كليهما، منهم ابن خالويه (39) والسمين الحلبي (40).

والميزان الصرفي موافق للبنية حسب هذا القول، فهو (فَعْلَة).

2/ ج - البناء (فَعَل) :

قال السمين الحلبي: «وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنها أَيَّه، بكسر العين مثل نَبَقَة (41)». وذكر هذا البناء دون أن ينسبه إلى أحد بعينه ابن عقيل (42).

ولعل هذا البناء ليس من قول أحد بعينه بل هو افتراض جدلي للدفاع عن البناء الأول (فَعَل)، وهذا

ما نفهمه من كلام أبي العلاء، قال: «فإن قيل فما يمنع أن تكون آية فعلة لانا إذا بنينا شيئا على هذا الوزن لزمنا فيه القلب إذ كان الذي يوجبه حركة المنقلب، وانفتاح ما قبله، ولو بنينا مثل معدة من باع وقال لقلنا: باعة وقالة، وكذلك لو بنينا مثل لبؤة، فالألفاظ الثلاثة تستوي في الانقلاب على حال الضم والفتح والكسر؛ قيل لا يمتنع مثل ذلك ولكن الحمل على الأكثر هو القياس لانا نجد فعلا في ذوات الباء والواو كثيرا، ومع هذا فإن باب خشبة أشيع في الكلام من باب سبعة ومعدة» (43).

ومفاد هذا الجدل الذي فصله المعري أن هذه الباء المنقلبة زلفا إنما انقلبت لأنها تحركت بعد فتحة، وأما حركتها فقد تكون فتحة أو كسرة أو ضمة، ولكن الراجح كونها فتحة لشيوع ذلك.

وذكر البغدادي رد هذا البناء، قال «ورد بأن ما كان كذلك يجوز فيه الفك والإدغام كحبيبي وحي» (44)، ومعنى هذا أنه لا يكون مكسور العين لتخلف ظاهرة الفك والإدغام، وهذه حجة واهية إذ القياس غير صحيح فالفك والإدغام جائز في الأفعال لكنه ممتنع في الأسماء منعا للبس إذ الأسماء منها ما يكون على (فَعَل) مثل: طَلّ، ومنها ما يكون على (فَعَل) مثل: طَلَّل.

والميزان الصرفي موافق للبنية حسب هذا القول، فهو (فَعْلَة).

2/ د - البناء (فَعَل) :

قال السمين الحلبي: «وقيل وزنها فَعْلَة بضم العين» (45)، وقال ابن عقيل: «وقيل وزنها فَعْلَة كسمرَة» (46).

3- التغييرات الصوتية الصرفية:

تشير الألف من (آية) خلافاً لتفسيرها على نحو ما أثارت من خلاف في مسالتي الجذور والبنية وكل هذه القضايا متداخلة آخذ بعضها بأعناق بعض والصرفيون يذكرونها مجملة دون أن يعمدوا إلى تفصيل ذلك على النحو الذي توخينا. وقد رأينا أن هناك اتجاهين في تفسير هذه الألف أحدهما أنها مبدلة والآخر أنها زائدة، وحاول الذاهبون إلى إبدالها بيان الأصل الذي أبدلت منه، وحاول الذاهبون إلى زيادتها لتعليل نقصان جذور اللفظ.

3/أ- تفسير الإبدال:

1) الألف مبدلة من الياء في قول الخليل الذي رأيناه يذهب إلى أن بنية اللفظ (آية) هي (فَعَلَة)، فالياء التي هي عين اللفظ حركت بالفتحة وسبقت بفتحة فقلبت إلى ألف وهذا هو شأن الياء والواو فهما تقلبان إلى ألف متى تحركتا وسبقنا بألف.

ويشير هذا التفسير بعض الإشكال وهو أن في اللفظ ياءين فلم أبدلت الياء الأولى وهي عين اللفظ ولم تبدل اللام؟ ومن المعلوم أن الطرف هو محل التغيير وموطن الإعلال. وقد فسر سيبويه هذا فيما ينسبه إلى الخليل بأنه من الشذوذ وأنه غير مطرد، ولهذا الشذوذ نظائر في ألفاظ أخرى، فإن أعلنت الياء الأولى من (آية) وليس حقها الإعلال فقد ترك الإعلال شذوذاً في الكلمات: (قَوْد، وروء، وحول)، فهذه الألف تحركت فيها الواو وسبقت بفتحة ولم تبدل الواو فيها ألفاً. (53)

ولما كانت علة الإبدال تحرك الياء وانفتاح ما قبلها بدا للوهلة الأولى القول بفتح الياء منطوياً على شيء

وينطبق على هذا البناء ما قلناه عن البناء السابق وما نقلناه عن المعري متناول البنائين.

قال البغدادي: «ورد بأنه كان يجب قلب الضمة كسرة» (47).

ولم يبين علة ذلك وهو ثقل الضمة بعد ياء وقيل ياء أخرى، وليست هذه بحجة قوية لأن هذا الثقل قد فر منه بالإعلال.

والميزان الصرفي موافق للبنية حسب هذا القول، فهو (فَعَلَة).

2/هـ- فاعلة:

نقل صاحب اللسان عن كتاب المصادر للفرّاء نسبه إلى الكسائي: «قال: وكان الكسائي يقول إنه فاعلة منقوصة» (48)، وقال المعري: «والقول الثالث في آية قول ينسب إلى الكسائي وهو آية أصلها فاعلة» (49).

ومن الغريب نسبة الجوهري هذا القول إلى الفرّاء، قال: «قال الفرّاء هي من الفعل فاعلة، وإنما ذهبت منه اللام، ولو جاءت تامة لجاءة آيية، ولكنها خفت» (50). وعلة الغرابة أن الفرّاء نفسه يرد قول الكسائي ويدفعه بقوله: «ولو كان كذلك ما صغرها إيية، بكسر الألف» (51).

وذكر البغدادي أن أصلها آيية كضاربة، حذف العين استثقلاً لتوالي ياءين أولاهما مكسورة، وقال في رد هذا البناء: «ورد بأنه يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة في قولهم: آي» (52).

والميزان الصرفي مخالف للبنية حسب الروايتين: فعلى المشهور عن الكسائي هو (فَالَة)، وعلى الرواية التي انفرد بها الجوهري هو: (فاعَة).

من التحكم تنبه إليه المعري وأجاب عنه بما سقناه سابقا في درس البنية، فحركة الياء يمكن جدلا أن تكون ضمة أو كسرة ولا يدفع ذلك سوى الاعتماد على شيوع البنية ذات الياء المفتوحة، فباب خشبة أشيع من باب سبعة، ومعدة.

ويشير قول الخليل مشكلة أخرى وهي أن اسم الجنس الجمعي (آي) قد تطرفت فيه الياء بعد ألف والياء والواو متى تطرفتا بعد ألف قلبتا همزة وقد أجاب عن هذا المعري بقوله: «ولم تنقلب الياء التي بعد الألف في آية همزة كما انقلبت في شقاء ووشاء - لأنه من سقيت ووشيت - إذ كانت العرب لا تجمع على الحرف الواحد علة العين واللام ولكن يقتصرون على علة أحد الحرفين» (54)، ولترك هذا الهمز علة مختلفة سياطي ذكرها.

(2) أما القول الذي نسبه الجوهري إلى سيبويه وهو أن أصل آية (أوية) فلا يختلف من حيث تفسير الألف عن قول الخليل بالقانون واحد.

(3) يبدو أن الشذوذ الذي يترتب على تفسير الخليل أوحى إلى غيره بتفسير يخرج به عن ذلك الشذوذ، ولذلك نجد من يذهب إلى أن الياء المبدلة هي لام الكلمة ولكنها قلبت قلبا مكانيا بعد ذلك إذ نقلت في موضع العين. قال السمين الحلبي: «وقيل أصلها: آية بإعلال الثاني، فقلبت بأن قدمت اللام وأخرت العين وهو ضعيف» (55)، وذكر مثل ذلك ابن عقيل (56)، وذكر البغدادي أن أصلها أَيْة كقصبة، إلا أنه أعلنت الثانية على القياس، فصارت آية كحياة ونواة، ثم قدمت اللام إلى موضع العين، فوزنها فَلَعَة (57).

وهذا الوزن الصرفي مخالف لبنيتها: (فَعَلَة).

(4) يعتمد القول الذي نسبه سيبويه إلى غير الخليل وذهب إليه الفراء على مبدأ آخر وقانون مختلف فهو يفترض بنية مختلفة عن البنية التي افترضها الخليل فالبنية هي: (فَعَلَة)، أما علة التغيير فهي التخلص من التماثلات (58) قال سيبويه: «إنما هي آية وأي فعل؛ ولكنهم قبلوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما، لأنهما تكهران كما تكره الواوان، فأبدلوا الألف كما قالوا الحيوان، وكما قالوا ذوائب» (59)، فأبدلوا الواو كراهة الهمزة» (60).

ويجعل الفراء اجتماع الياءين في الأصل علة لترك همزة الياء بعد الألف، قال: «وإنما تركت العرب همزتها كما يهمزون كل ما جاءت بعد ألف ساكنة لأنها كانت فيما يرى في الأصل آية، فثقل عليهم التشديد فأبدلوه ألفا لانفتاح ما قبل التشديد، كما قالوا أيما لمعنى أَمَا» (61).

فليس الأمر من قبيل تتابع ألف وياء بل هما بمنزلة حرف واحد. وسوغ هذا القلب وجود ياء مشددة مسبوقه بفتحة، وهذا يقربه من تفسير الخليل بعض التقريب؛ ولذلك نجد العكبري يرد القولين معا، قال: «وكلا الوجهين فيه نظر؛ لأن حكم الياءين إذا اجتمعتا في مثل هذا أن تقلب الثانية لقربها من الطرف» (62).

ويحمل القاسم بن محمد المؤدب هذا التغيير على ظاهرة أخرى هي قلب الواو الساكنة المسبوقه بفتح ألفا في مثل (يوجل <--- ياجل)، وفي (دوية) للمفازة، قالوا: داوية (63). قال الجوهري: «قبلوا الواو الأولى الساكنة ألفا لانفتاح ما قبلها» (64).

ويمكن فهم مذهب التخفيف الذي يذهب إليه
الفراء في ضوء الاستخدام اللهجي القديم الذي يجعل
الياء الساكنة بعد فتح ألفاء، فحجة الفراء أنهم: «إذا
كانوا يفعلون ذلك بالياء الساكنة وحدها في نحو
(عيب وعاب) و(ذيم وذام) فالأحرى أن يفعلوا ذلك
إذا انضاف إليها ياء أخرى» (65).

وأما هذه اللهجة فأشار إليها أبو زيد الأنصاري في
نوادره، قال:

«وأنشدني أبو الغول لبعض أهل اليمن:

أي قلوب راكب تراها طاروا

عليهن فشل علاها

واشدد بمتني حقب حقواها

ناجية وناجيا أباهما

القلوب مؤنثة وعلاها أراد عليها ولغة بني الحارث
بن كعب قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفا
يقولون أخذت الدرهمان واشتريت ثوبان والسلام
علاكم وهذه الأبيات على لغتهم» (66)، وجاء في
مجاز القرآن: «وزعم أبو الخطاب أنه سمع قوما من
بني كنانة وغيرهم يرفعون الاثنين في موضع الجر
والنصب» (67).

وذكر الفراء في تعليل رفع المثني في قوله تعالى
[إن هذان لساحران] (63 - طه) وجهين أحدهما أنها
جاءت على لغة الحارث بن كعب، قال: «يجعلون
الإثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف.
وأنشدني رجل من الأسد. يريد بني الحارث:

فأطرق إطرارق الشجاع ولو رأى

مساغا لنباه الشجاع لصمما

قال: وما رأيت أفصح من هذا الأسدي وحكى
هذا الرجل عنهم: هذا خط يدا أخي بعينه» (68).

وقال الزجاج: «وهؤلاء أيضا [بنو كنانة]
يقولون: ضربته بين أذناه، ومن يشتري مني الخفان
وكذلك روى أهل الكوفة أنها لغة لبني الحارث بن
كعب» (69).

وجاء في شرح المفصل أنها لغة لبني الحارث
وبطون من ربيعة (70)، وقد عزاها الرواة لخشعم،
وهمدان وزبيد، وكنانة، وبني العنبر، وبني الهجيم،
وبطون من ربيعة وبكر بن وائل، وبني عذرة (71).

وهذه اللهجة مستمرة في جنوب الجزيرة في
حضر موت إذ يقولون: (أضا) في: أيضا، و(عان)
في: عين، و(ان) في: أين و(عان) في: حرف
العين (72). وهذا التغيير كثير مسموع إلى اليوم في
لهجات البادية في وسط الجزيرة العربية (73)، إذ
نسمعهم يقولون (خار) في: خير، و(مار) في:
مير. و(عار) في: عير، و(طار) في: طير، و(شاخ)
في: شيخ، و(علاهم) في: عليهم، و(غار) في:
غير، و(باض) في: بيض، و(باضا) في: بيضاء،
و(القانة) في: القينة، و(يسنى) في: يسني، ومن
إنشادهم:

يا نرحبا (بشعالة)

كم درهمت من (لالة)

يريد: شُعَيْلة، وليلة. ويلاحظ حدوثه على
مستوى الياء القصيرة (الكسرة) وذلك في قولهم
(فَ البيت) أي: فالبیت -> في البيت.

على أن بن عصفور لا يرى في القول بإعلال العين

على النحو الذي وصفه الفراء مزية على قول الخليل لأن قول الخليل معتمد على إعلال العين أيضا، واحتج بأن «إبدال الياء الساكنة ألفا ليس بمستمر. وأما (العاب والعيب) و(الذام والذيم) فهما مما جاء على (فَعَل) تارة وعلى (فَعَل) أخرى». (74) ولعل ما سبقناه من شواهد هذه الظاهرة قديما وحديثا يقوي مذهب الفراء.

وقد وصف ابن مالك مذهب الفراء بأنه أسهل الوجوه، قال ابن عقيل: «ووجه أنه أسهل، أنه ليس فيه إلا إبدال الألف من حرف علة ساكن؛ ولكن القياس التصحيح والإدغام، فأبدلوا تخفيفا، وإذا إبدلوا في توبة ونحوها، حيث قالوا: تابة، فقال: قبلت توبتك وتابتك، وقالوا أيضا: رحم الله حوبتك وحابتك، ونمت نومة ونامة، فلأن يبدلوا عند اجتماع الياءين أخرى» (55).

3/ب: تفسير الحذف

يؤدي القول بزيادة الألف - وهذا مذهب الكسائي - إلى افتراض حذف من جذور اللفظ؛ لأن عدة حروف اللفظ أقل من البنية المفترضة (فاعلة)، وحاول المعري بيان ذلك فقال: «فإذا صح ذلك فلا بد من حذف ولا يكون المحذوف إلا أحد حرفين الهمزة أو الياء» (76).

وهناك من يفترض أن الياء الأولى قلبت ألفا فاجتمعت ألفان (77).

3/ب: 1 - المحذوف همزة:

ويتابع المعري تفصيل أمر الحذف، فعلى الفرض الأول قال: «فإذا قيل إن المحذوف همزة فأصلها (آئية) فحذفوا الهمزة، وكان حذفها ها هنا أقيس

منه في قولهم هو شاكُ السلاح ومكانُ هارُ. وقد حكى الخليل أن العرب قالت سؤته سواية، والأصل سوائية فحذفوا الهمزة لما فيها من الكلفة» (78).

ولئن حذفت الهمزة هنا فإنها حذفت في ألفاظ أخرى لا يظهر الثقل فيها كما يظهر في هذه، قال المعري: «وقد قالوا ناس وأصلها أناس فحذفوا الهمزة؛ وحذفها في آية كانت فاعلة أقيس» (79).

وبين المعري لم كان حذفها من (آية) أقيس وعلل لهذا الحذف قال: «لأنها وقعت بعد الألف والألف مجانسة للهمزة وقبل تلك الألف همزة وبعد الهمزة المحذوفة ياء فكان الطرح كالواجب في هذا الموضع» (80).

ويقتضي القولان - قول الخليل بقلب العين ألفا لفتحها بعد فتح وقول الكسائي بقلب العين لأنها ياء بعد ألف - أن تكون (آية) مأخوذة من فعل يائي العين مثل (باع) وهذا ما يفهم من قول سيبويه: «فمما جاء في الكلام على أن فعله مثل: بعث: آي، وغاية، وآية» (81). وأما على قول الكسائي فبنيتهما صيغت صياغة إسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد، وفصل المعري ذلك بقوله: «وإذا قيل بهذا القول وجب أن تكون جارية على فعل أميت كأنه في وزن (باع) من آية فقييل: آيتُ تئي [مثل: باعت تبيع] فهي آئية، مثل آمت تميم فهي آئمة فاعتلت الألف في الماضي كما اعتلت في آم وباع فهمزت في إسم الفاعل لما التقى ساكنان وهما ألف فاعل والألف التي كانت معتلة بالقلب في الماضي ولم يكونوا ليردوها إلى أصلها وقد أعلوها في الفعل؛ لأنهم يرغبون أن تكون الأفعال وأسماء الفاعلين مستوية في العلة أو

في الصحة فإذا صح أنهم حذفوا في شك وبابه كان الحذف ها هنا ألزم وأحسن» (82).

3 / ب : 2 - المحذوف ياء :

هذا هو الفرض الثاني الذي يقتضيه القول بحذف العين من (آية)، ولكن علة الحذف في هذا الفرض تختلف عن علة الحذف في الفرض السابق فهي في السابق تخلص من التقاء مثلين هما الفاء والعين؛ أما هنا فهي تخلص من اجتماع مثلين هما العين واللام. قال المعري مفصلاً هذا: «وإذا قيل إن المحذوف ياء فالعلة في ذلك أنهم كرهوا اجتماع الحرفين المثلين اللذين يكره اجتماع مثلهما إذ كانا ليسا كالدالين في راد وبابه؛ لأن الياء والواو لهما مزية في الإلقاء إذا كانتا مستثقلتين ولم يجيء في كلامهم مثل حايية بالإظهار ولا مثل حايّ بالإدغام وقد كثر ذلك في غير الياء. واستعملوا تضعيفها في الماضي دون المستقبل فقالوا حايّ وعي ولم يستعملوا مثل ذلك في الوار ولم يأت عنهم قو وإن كان من القوة ولا حو إذا نطقوا بالفعل من الحوة وكل ذلك لثقل الواو عليهم» (83).

أورد ابن عصفور مذهب الكسائي وبين أنه على حذف الياء تخلصاً من اجتماع الياءين إذ قد حذفت الياء وهي وحدها في (بالة) (84) التي أصلها: بالية ولكن ابن عصفور رد هذا منتصراً لقول الخليل محتجاً بأن هذا القول ليس فيه مزية على قول الخليل فهو معتمد على الإعلال بالحذف وقول الخليل معتمد على الإعلال بالقلب، واحتج بأن حذف الياء التي هي عين للفظ ليس بمطرد، وأن في قول الكسائي إدعاء أصل لم يلفظ به (85).

وخلص ابن عصفور إلى ترجيح قول الخليل (86).

وليست كل هذه الحجج مسلمة لابن عصفور إذ قوله إن في مذهب الكسائي ادعاء أصل لم يلفظ به فيه تحكم. وذلك أن مذهب الكسائي لا يختلف عن مذهب الخليل من هذه الجهة فالأصل الذي قدره الخليل لم يلفظ به أيضاً.

3 / ب : 3 - المحذوف ألف :

ونقل القول بذلك ابن منظور عن الفراء الذي أورد القول ورده، جاء في اللسان: «قال [الفراء]: وقال بعضهم آية فاعلة صيرت ياؤها الأولى ألفا كما فعل بحاجة وقامة، والأصل حائجة وقائمة. قال الفراء: وذلك خطأ لأن هذا يكون في أولاد الثلاثة ولو كان كما قالوا لقليل في نواة وحياة ناية وحاية، قال: وهذا فاسد» (87).

وعلى كل هذه الأقوال يكون وزن (آية): فآلة.

4 - القضايا التصريفية

لم يكتف الصرفيون بمحاولاتهم التفسيرية لكلمة (آية) بل ذهبوا شوطاً بعيداً في بيان ما يستتبعه التفسير من أشكال تصريفية، وأما التصريفات التي يخضع لها الإسم وينال بنيتها، بها، شيء من التغير الداخلي فهي التصغير وجمع التكسير والنسب.

4 / 1 - التصغير:

ينال الإسم المصغر بالتصغير من التغير في بنيته ما يغير الشروط التي تغيرت بها أصوات المكبر، ولذلك يقال إن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها (88).

وقبل أن نمضي في عرض مسألة تصغير (آية) نود أن نذكر بالفرق بين (الصيغ التصغيرية) و(الميزان الصرفي)، فالصيغ التصغيرية أبنية تجريدية ثابتة

تقاس عليها الأسماء المصغرة بناء على عدد حروفها بغض الطرف عن المجرد منها والمزيد؛ إذ تقابل المجردات والزوائد بحروف الميزان دون تفریق، فما يتألف من ثلاثة حروف فصيغته التي يصغر عليها هي: (فُعَيْل)، أما ما زاد على ثلاثة فعلى صيغة: (فُعَيْعِل)، وثم صيغة ثالثة تستوعب تصغير ما عوض عن حذف أحد حروفه لزيادته على أربعة، أو إن كان قبل آخره حرف علة وهو على خمسة أحرف، وهي الصيغة: (فُعَيْعِيل). وأما (الميزان الصرفي) فهو يزن الكلمات المصغرة كما يزن المكبرة مراعيًا في ذلك الزيادة والحذف. ونرجح استخدام (صيغة التصغير) إشارة إلى هذا الثبات الذي تعامل به الأسماء فكان الأسماء عند تصغيرها إنما تفرغ في قالب محدد هو الصيغة (89). ولذلك قد يختلف الميزان الصرفي عن صيغة التصغير.

الذين يذهبون إلى أن الألف من (آية) منقلبة عن ياء يعالجون أمر تصغيرها في ضوء ما ذكره سيبويه من حكم تصغير الإسم الذي يكون ثانيه ياء، قال سيبويه: «وذلك نحو: بيت وشيخ وسيد. فأحسنه أن تقول: شَيْيخ وسَيْيد فتضم؛ لأن التحقير يضم أوائل الأسماء، وهو لازم له، كما أن الياء لازمة له. ومن العرب من يقول: شَيْيخ وبييت وسبيد، كراهية الياء بعد الضمة» (90). وعلل الرضي هذا الكسر فقال: «وبعض العرب يكسر أول المصغر في ذوات الياء نحو: نَيْيب وشَيْيخ، خوفا على الياء من انقلابها» (91) وأوا لضمة ما قبلها، وتقصيا من استثقال ياء بعد ضمة لو بقيتا كذلك، وهذا كما قيل في الجمع بيوت وشيوخ - بكسر الفاء - وقرئ به» (92) في الكتاب العزيز» (93).

قال المعري معالجا أمر تصغيرها: «ولو صغرت على رأي الخليل لجاز لك أن تقول: أُيَّية وإيَّية، كما تقول: تُدِيّ وتُدِيّ» (94).

والمعري يقيس التصغير في (آية) على جمع التكسير لشدي الذي يجوز فيه ما قاله الجوهري: «وتُدِيّ على فُعُول، وتُدِيّ أيضا بكسر التاء إتباعا لما بعدها من الكسر» (95).

ولا يختلف أمر تصغيرها عند من يذهب مذهب الفراء، قال المعري: «ولو صغرت على القول الآخر وهو مذهب من يرى أن أصلها: أية بالتشديد لقلت كما قلت في القول الأول لأنه يرجع إلى مثل حاله» (96).

ويختلف تصغيرها على رأي أورده ابن فارس؛ وذلك بجعل الألف همزة مخففة وأنها على زنة (أعِيّة)؛ والسبب في ذلك أن هذه الألف مستثناة، مما يردده التصغير إلى أصله، قال سيبويه في معرض حديثه عن الهمزتين في الكلمة الواحدة وما يجري من أمر تخفيف الثانية وإعلالها: «وإذا جمعت آدم قلت: أوادم، كما أنك إذا حقرت قلت: أويدم، لأن هذه الألف لما كانت ثانية ساكنة وكانت زائدة؛ لأن البديل لا يكون من أنفس الحروف، فأرادوا أن يكسروا هذا الاسم الذي قد ثبتت فيه هذه الألف: صيروا ألفه بمنزلة ألف خالد» (97)، وقال السيرافي في شرح هذه القضية: «وذلك أن آدم وإن كان الأصل فيه همزة فقد قلبتها ألفا على سبيل التخفيف، فصار بمنزلة ما كان ثانيه ألفا، نحو: ضارب وبازل وخابط» (98).

وقال ابن جنّي: «وإذا أبدلت الهمزة على هذا

جرت الألف التي هي بدل منها مجرى ما لا أصل له في همز البتة» (99).

ويكون تصغيرها بناء على ما سبق: (أويّة).

وعلى أي حال كان تصغيرها في الأقوال السابقة فإن صيغة التصغير (فُعَيْل) والميزان الصرفي هو (فُعَيْلَة).

وأما الذين يذهبون إلى زيادة الألف فإن عليهم مراعاة أحكام الألف الزائدة في التصغير، وما يجلبه ثلاث ياءات من الثقل آخر الاسم فتحذف إحداها، قال سيبويه «واعلم أنه كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف، وبصير الحرف على مثال فعيل، ويجري على وجوه العربية. وذلك في عطاء: عطى، وقضاء: قضى، وسقاية سقية، وإداوة أدية، وفي شاوية شوية، وفي غاو: غوي» (100).
وعلى سيبويه ذلك بقوله: «وذلك لأن هذه اللام إذا كانت بعد كسرة اعتلت، واستثقلت إذا كانت بعد كسرة في غير المعتل، فلما كانت بعد كسرة في ياء قبل تلك الياء التحنير ازدادوا لها استثقالا فحذفوها» (101).

قال المعري شارحا هذا التصغير: «فأما من زعم فاعلة في الأصل فيلزمه أن يقول في تصغيرها (أويّة)؛ لأن الألف عنده ألف فاعلة وليست منقلبة عن ياء وإنما هي كالف ضارب وطالب وهذه الألف تصير واوا في التصغير والجمع فتقول طويلب وغويلب وإذا سميت رجلا طالبا قلت في جمعه طوالب» (102).

ويلاحظ أن اللفظ بعد تصغيره ليس فيه ثلاث ياءات لأنه في الأصل قد حذفت منه ياء، ولو لم

تحذف الياء لوجب حذفها للتصغير. وبهذا تختلف صيغة التصغير عن الميزان، فالصيغة (فُعَيْل) أما الميزان فهو (فُويْلَة).

وحاول الفراء أن يستفيد من ظاهرة التصغير في تفسير بناء (آية) إذ رد قول الكسائي، بأنها على فاعلة، محتجا بأن ذلك لا يستقيم مع تصغيرها تصغير الأسماء الثلاثية التي اجتافتها علة ومثاله ما مر معنا من تصغير (آية) على قول الخليل، والظاهر أن الكسائي يصغر آية ذلك التصغير المذكور، ولذلك قال الفراء: «وكان الكسائي يقول إنه فاعلة منقوصة؛ قال الفراء: ولو كان كذلك ما صغرها إبيّة، بكسر الألف» (103). ولما راجع الفراء الكسائي في ذلك زعم أنها صغرت تصغير ترخيم، قال الفراء: «وسألته عن ذلك فقال صغروا عاتكة وفاطمة عتيكة وفطيمة، فالآية مثلها، وقال الفراء: ليس كذلك لأن العرب لا تصغر فاعلة على فعيلة إلا أن يكون إسماً في مذهب فلانة فيقولون هذه فطيمة قد جاءت إذا كان إسماً، فإذا قلت هذه فطيمة ابنها يعني فاطمته من الرضاع لم يجز، وكذلك صليح تصغيرا لرجل إسمه صالح، ولو قال رجل لرجل كيف بنتك قال صويلح ولم يجز صليح لأنه ليس بإسم» (104).

أما الجوهري الذي نسب إلى سيبويه أن آية في الأصل: (أويّة) فلعله يصغرها على (أويّة). وهذا التصغير يلتقي مع تصغير (آية) التي على بناء (فاعلة) لما ذكرته من أمر حذف الياء قبل التصغير أو للتصغير؛ ولكن هذا من حيث الشكل الظاهر أما صيغة التصغير والميزان فهما على نحو ما ذكر في تصغير (آية) على رأي الخليل ومن لم يذهب إلى زيادة الألف، فالصيغة (فُعَيْل)، والميزان (فُعَيْلَة).

4 / ب : الجمع :

الجمع، ولم تكسر الواحد على بناء آخر» (107) .

على أن هذا لم يمنعهم عند جمع مفرد إسم الجنس الجمعي من تجاوز إسم الجنس الجمعي إلى جمع تكسير قياسا على ما يكون له جمع تكسير من المفردات، قال سيبويه: «وربما جاءت (الفعلة) من هذا الباب على فعال، وذلك قولك: سخلة وسخال، وبهمة وبهام، وطلحة وطلاع وطلح، شبهوه بالقصاع» (108) .

ولعلنا بعد هذا التقديم ندرك أن الحديث عن جمع (آية) حين يعرض له اللغويون يسوقونه أحيانا دون تفرقة بين ما هو جمع وما هو إسم للجنس الجمعي، فهذا ابن دريد يقول: «وجمع آية أي وآيات» (109) . وقال ابن جني: «وآياء جمع آية وآي» (110) . أما الجوهري فقال: «وجمع الآية أي وآياي وآيات» (111) .

وقد تعقب ابن بري الجوهري فوجده أخطأ في (آياي)، إذ حكم الياء المتطرفة بعد ألف زائدة أن تقلب همزة؛ فالصواب (آياء)، وأخطأ في عده هذا جمعا لآية، إذ هو جمع لإسم الجنس الجمعي (آي) (112) .

ويكمن تصوير العلاقة بين هذه التصرفات على هذا النحو:

آياء >--- اي >--- آية >----- آيات

وأشار أبو العلاء إلى التغير الصوتي في جمع (آي) فقال: «وإذا جمعت (آيا) على مثل أزمان وأجمال قلت آياء فقلبت الياء الآخرة همزة كما فعلت في سقاء وقضاء» (113) .

وضع سيبويه بابا ترجمه بقوله «هذا باب ما كان واحدا يقع للجمع ويكون واحده على بنائه ولفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التانيث ليتبين الواحد من الجمع» (105) . وهذا ما عرف عند النحويين بعد بمصطلح إسم الجنس الجمعي، وهو من حيث اللفظ مفرد يأتي على أبنية المفرد ومن حيث المعنى يدل على جمع متجانس الأفراد، ولأنه جاء على بناء المفرد أكتفي في اللفظ الدال على الواحد منه بتاء التانيث التي أشار سيبويه إلى أنها ليست للفرق بين مذكر ومؤنث بل هي للفرق بين ما يدل على الواحد وما يدل على الجميع. ومعنى ذلك أن اسم الجنس الجمعي سابق في وضعه لواحده وأنه لفظ وضع ابتداء للدلالة على جمع، وليس جمعا لواحد بتغيير لبنية الواحد على نحو ما يحدث في جمع التكسير التالي لمفرده وضعاً، وقد مثل سيبويه لإسم الجنس الجمعي مستقصيا الأبنية التي جاء عليها مشيراً إلى شيوخ ما شاع منها ومبيناً كيف يجمع المفرد منها» (106) .

ولكي نتصور ترتيب الألفاظ حسب وضعها نمثل بما يأتي:

طلح (اسم جنس جمعي) >---> طلحة (مفرد) >---
--- طلحات (جمع المفرد) .

والفرق بين إسم الجنس الجمعي والجمع الصحيح هو في الدلالة على الكمية، إذ يدل الأول على الكثرة ويدل الثاني على القلة .

ويعبر سيبويه عن ذلك الترتيب تعبيراً دقيقاً في قوله: «فإذا أردت أدنى العدد جمعت الواحد بالتاء. وإذا أردت الكثير صرت إلى الإسم الذي يقع على

تجتمع فيه أربع ياءات، فهمزوها استثقلا، وأبدلوا مكانها همزة، لأنهم جعلوها بمنزلة الياء التي تبدل بعد الألف الزائدة؛ لأنهم كرهوها ها هنا كما كرهت ثم، وهي هنا بعد ألف كما كانت ثم، وذلك نحو ياء رداء» (117).

أصل الهمزة:

يثير أبو العلاء في الحديث عن هذه الصورة سؤالاً وهو: أنقلاب الهمزة عن ياء مباشرة أم عن واو قلبت عن الياء قال: «ولقائل أن يقول الأصل آبي بلا امتراء فالهمزة هل حدثت عن الياء أم عن الواو، فيقال له كل ذلك يجوز» (118).

علة قلب الواو همزة:

فصل المعري القول في جواز القول بانقلاب الهمزة عن الواو: آوي < آئي، ثم راح يحشد الشواهد اللغوية على هذه الظاهرة، قال:

«فإن شئت قلت قلبوا الياء واوا ثم همزوا الواو لأنها مكسورة كما قالوا في وشاح إشاح وكان هذا ألزم لأن بعد الواو ياءين ألا ترى أن همزة بعدها ياء مشددة قد جاءت في كلامهم صدرا للكلمة فقالوا إياك وإيل للذي في الجبل وليس في كلامهم واو مكسورة بعدها ياء مشددة في صدر كلمة البتة وقد جاءوا بالهمزة المفتوحة وبعدها الياء المشددة في مواضع كثيرة ولم يفعلوا ذلك في الواو إلا تراهم قالوا للرجل أيم وللمرأة أيم، وقالوا أي القوم معك ورجل أيد وأيده الله، وليس في كلامهم مثل ويَل ولا وير» (119).

علة قلب الياء همزة:

ولم يسمع سوى هذا، غير أن أبا العلاء المعري مولع بالافتراض وبحث إمكانات التغيير، فهو يذهب إلى أنه لو جمعت (آية) - على مذهب الخليل أي: (أَيَّة) - كما تجمع (أكمة) على (أكُم) (114) لكانت في حالة الرفع والجر: (آي) (115)؛ إذ أصلها: (أأيي)، فجعلت الهمزة الثانية الساكنة ألفا لسبقها بهمزة مفتوحة، وحذفت الياء الثانية لالتقاء الساكنين حرف العلة (الياء) والتنوين الساكن. قال أبو العلاء: «قلت في الرفع والخفض هذه آي يا فتى وعجبت من آي قرأهن فلان ولو نصبت لقلت سمعت آييا فاتعظت، غير أن هذا شيء لم ينطق بمثله إلا أنه على باب: أظب، وأنت قائل في النصب رأيت أظبيا ولا يمكنك أن تدغم إذا نصبت في قولك رأيت آييا؛ لأنك تصير بالإسم إلى ما يستثقلون ولكنك تخفي إن شئت» (116).

4 / ج: النسب:

تعددت صور النسب إلى (آية)؛ إذ نجد عند سيبويه ثلاث صور: آئي، وآيي، وآوي. وثم صورة رابعة ذكرها الجوهري وهي (أوي).

4 / ج: 1 - الصورة الأولى: (آئي)

ينطلق تفسير التغيير في هذه الصورة من مبدأ كراهية اجتماع التماثلات الذي يتخلص منه بوسائل مختلفة منها الإبدال، فالأصل هنا هو (آيي)، أما الإبدال إلى همزة فلوقوع الياء بعد الألف، وشرح سيبويه هذا بقوله: «وسألته عن الإضافة إلى راية وطاية وثاية وآية ونحو ذلك، فقال: أقول: رأيي وطائي، وثائي، وآئي. وإنما همزوا لاجتماع الياءات مع الألف، والألف تشبهه بالياء، فصارت قريبا مما

وإذا صاروا إلى الياء فروا إلى الفتح فلم يقولوا يعلم كذلك يقول سيبويه وقد حكاهما الفراء عن قوم من العرب وإن صحت فهي شاذة وليس هذا من باب ينحل وقرأ أصحاب القراءة التي مر ذكرها [إن كنتم تيلمون فإنهم يلمون كما تيلمون] فكسروا مع التاء ولم يكسروا مع الياء فهذا يبين حال (آية) في النسب (120).

4/ج: 2- الصورة الثانية: (آبي)

وينطلق تفسير الصورة الثانية وهي ما ورد ذكرها سابقا من صفة الياء إذ الياء قد تكون في نهاية الإسم فيعد الإسم بها صحيحا لأنها مسبوقه بساكن مثل ظبي، ولا تتغير فتتغير منه عند النسب فيقال: ظبي. وقد يكون الاسم بالياء اسما منقوصا فتتغير منه الياء مثل: شجي بعد حذف التاء لأنها ياء مسبوقه بساكن، ولذلك تعامل عند النسب معاملة (ظبي) فينسب إليها: أمي، مثل: ظبي. قال سيبويه: «ومن قال: أمي قال: آبي ورايي بغير همزة؛ لأن هذه لام غير معتلة، وهي أولى بذلك لأنه ليس فيها أربع ياءات، ولأنها أقوى» (121).

قال السيرافي: وأما من قال: رايب فثبت الياء فلأن هذه الياء صحيحة تجري بوجوه الإعراب قبل النسبة، كياء ظبي، فلما كانت النسبة إلى ظبي من غير تغيير، كان رايب كذلك. (122)

وأوضح أبو علي الفارسي أنه لا يصح أن يقاس على آية غيرها مما يكون حرف العلة بعد ألف لأن ألفها منقلبة عن أصل وليست زائدة قال: «فأما إبدالهم الياء التي هي لام واوا في (أتاوي) فعلى ما جاء في أحد الأقوال في راية وآية.

وعلى نحو ما احتج المعري لقلب الواو همزة وأن هذا ألزم لما استدل به من الشواهد نجده أيضا يستشهد على هذه الظاهرة بالشوهد اللغوية، قال: وأما قلبهم الياء إلى الهمزة فكما قلبوها في قولهم يدي وأدي وهو العيش الواسع ويلنجوج والنجوج. والياء إذا كانت متحركة بالكسر وقبلها ما سكت عليه فهي جارية مجرى ما يبتدأ به في بعض الجهات ولا ريب في أنهم آثروا الابتداء بالهمزة على الابتداء بالياء ألا ترى أن أفعل في الاسماء أكثر من يفعل فباب أحمر وأصفر لا يقاس به في الكثرة باب يرمع ويلمع واليرمع حجارة رقاق تنفت باليد واليلمع البرق والسراب وقالوا إصبع أبلم ولم يقولوا يرمع وقد حكي يعفر على الإتياع وقال بعض أهل اللغة ليس في كلامهم اسم أوله ياء مكسورة إلا قولهم اليسار لليد هكذا قال ابن دريد وغيره يقول يسار بالفتح فإذا كان ذلك على ما تعرفه العامة فقد فقدت ياء مكسورة في أول الاسماء إلا أن يجيء في مصدر فاعلت فإنهم يضطرون إلى ذلك إذا قالوا ياسرت الرجل يسارا وقد استغنوا بالمياسرة وكذلك قالوا يأمنت أي أتيت اليمن ولعلمهم يجتنبون اليمان في المصدر ويفرون منه إلى الميامنة ويدلك على أن الكسرة عندهم مع الهمزة أيسر منها مع الياء أنهم يقولون أعلم وإستعين وإخال فيكسرون مع الهمزة كما يكسرون مع التاء والنون. وقد قرأت بذلك القراء يحيى بن وثاب وغيره ويروى أنه قرأ [فأمتعه قليلا ثم أضطره] بكسر الهمزة من اضطره وكذلك يفعل في غيرها من حروف المضارعة فقرأ [يوم تبيض وجوه وتسود وجوه] ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار]، وهذه لغة للعرب فيما كان على فَعَلَ يفعل وما جاوز الأربعة نحو: اسودّ واقشعر.

الحروف التي جرت عاداتها بأن تعتل» (127).

فالتغير على هذا النحو: آبيّ --- آويّ

على أنا نجد عند السيرافي قولاً يفهم منه أن هذه الواو منقلبة عن الهمزة كراهة وقوعها بين ألف وياء، فالتغير هو: آبيّ --- آويّ، قال: السيرافي: «وأما من قال: راوي فإنه استثقل الهمزة بين الياء والألف، فجعل مكانها حرفاً يقاربها في المد واللين، ويفارقها في الموضع، وهي الواو» (128).

الصورة الرابعة: (أوي)

هذه الصورة هي امتداد لما نسبته الجوهري إلى سيبويه من أن عين (آية) هي الواو. قال الجوهري: وتكون النسبة إليه أويّ» (129)، ونقل هذا عنه الصفدي (130).

ورد هذه الصورة تابع لرد الجذر نفسه الذي بين عند تعداد مرجحات الجذر (131). و«قال [ابن بري]: فأما أوي فلم يقله أحد علمته غير الجوهري» (132).

خاتمة:

نود قبل أن نختم هذا البحث أن نضع جدولاً يزوي ما عرضناه من أقوال في جذور الكلمة وبنائها ووزنها وما فيها من إعلال واختلافات في تفسير هذا الإعلال مع نسبة كل قول إلى صاحبه.

فإن قلت: أيجوز التصحيح في (أناوي) في القياس عندك كما جاء (أبي) بتصحيح الياء؟ فإن ذلك لا يجوز كما جاز في باب آية وذلك لأن الحرف بوقوعه بعد الألف الزائدة أدخل في الاعتلال. ألا تراهم قالوا: آئي فصححوا مع حذف التاء، وأقروها، وليست واحداً مثل ذلك في باب سقاية وعباية فكذلك لا ينبغي تصحيح هذا وإن صحح آبي» (123).

ومما يؤيد هذه الصورة أنه على الرغم من أن الإسم المنتهي بياء مشددة بعد حرفين حقه أن تحذف إحداهما وتقلب الأخرى واوا؛ روى ما أبقى على هذه الياء؛ قال سيبويه: «ومثل ذلك قصي، منهم من يقول: قصي» (124).

وقال أبو العلاء: «لأنهم قد كثروا في كلامهم مثل هذا إذ كانوا يقولون رجل عيي وهذا مكان محيي فيه وأمر معيي به» (125).

4 / ج: 3 - الصورة الثالثة (أوي):

ويعتمد تفسير هذه الصورة على ما اعتمد عليه تفسير الصورة الأولى وهو التخلص من المتماثلات، وإبدال الياء واوا في النسب هو الإجراء العام الذي يتخلص به من اجتماع الياءات، قال سيبويه: «ولو أبدلت مكان الياء الواو فقلت: ثاوي وآوي وطاوي وراوي جاز ذلك» (126).

وفسر أبو العلاء هذه الصورة بقوله: «وأما قلبهم إلى الواو فلاجل الياءات والهمز فروا إليه لاجتماع

صاحب القول	تفسير الإعلال	الإعلال	الوزان	البناء	الجذر
نسبه الجوهري إلى سيبويه	لتحركها وانفتاح ما قبلها	قلب الواو (العين) ألفا	فَعَلَّة	فَعَل	ء/و/ي
الخليل	لتحركها وانفتاح ما قبلها	قلب الياء (العين) ألفا	فَعَلَّة	فَعَل	ء/ي/ي
غير منسوب	لتحركها وانفتاح ما قبلها	قلب الياء (العين) ألفا	فَعَلَّة	فَعَل	ء/ي/ي
غير منسوب	لتحركها وانفتاح ما قبلها	قلب الياء (العين) ألفا	فَعَلَّة	فَعَل	ء/ي/ي
ذكره السمين وابن عقيل	لتحركها وانفتاح ما قبلها	قلب الياء (اللام) ألفا	فَعَلَّة	فَعَل	ء/و/ي
رواه سيبويه، واتخذ الفراء	تخلصا من متماثلات تخفيفا	قلب الياء (العين) ألفا	فَعَلَّة	فَعَل	ء/ي/ي
الكسائي	تخلصا من متماثلات	حذف الياء	فَالَة	فَاعِل	ء/ي/ي
ورد في اللسان	تخلصا من لقاء ألفين ساكنتين	قلب الياء ألفا ثم حذفت	فَالَة	فَاعِل	ء/ي/ي
افترضه المعري	تخلصا من متماثلات	حذفت الهمزة	فَالَة	فَاعِل	ء/ء/ي
رواه ابن فارس	تخلصا من متماثلات	قلب الهمزة (العين)	فَعَلَّة	فَعَل	ء/ء/ي

ترد إلى أصلها (علي --- علي --- على --- علاهم)، وأما الأمثلة الأخرى التي هي ياءات قلبت إلى ألف فهي جارية على التفسير الذي قدمه إبراهيم أنيس (134) ومفاده أنها قد مرت بمراحل فهي قد حول المصوت المركب (ـي) منها إلى ألف مماله كما في الكلمة date ثم حولت إلى ألف خالصة بعد ذلك. مثال كلمة (بيض: bad--->bade--->baid).

من أجل ذلك أجدني مائلا إلى قول الخليل مغمضا عن القدح الذي وسم به، وذلك أن ظاهرة تغير العلة بسبب تحركها وانفتاح ما قبلها أشيع من قلبها تخلصا من التماثل. وأمر آخر يعزز ذلك هو أن تحرك الياء وانفتاح ما قبلها قانون صوتي لا يحتمل فيه التغير سوى ذلك أي أن الياء لا يمكن وفاقا لهذا القانون إلا أن تكون ألفا، وأما في القلب الذي يهدف إلى التخلص من التماثلات فقد يقود إلى القلب إلى واو أو ألف أو همزة، إذ نجد في مثل (حيوان) أن الياء قلبت إلى واو عند من يذهب إلى قلبها، وفي النسب: (حيي) قلبت إلى واو (حيوي)، وفي النسب قلبت إلى همزة في (آيي) --- آيي --- آيي).

ويمكن انطلاقا من اشتقاق الكلمة القول إن (آية) مأخوذة من (آي) بإلصاق التاء وهو شأن المفرد المأخوذ من إسم الجنس الجمعي، والتغير الذي هو قلب للياء وقع على الياء الأولى لا الثانية من (آي) لأنها هي الملازمة للحركة مع سبقها بالفتح بخلاف الثانية التي تفقد حركتها في الوقف، فلعل هذا رجع لإعلال الياء الأولى على الثانية على ما فيه من شذوذ.

ونستطيع بعد هذا الاستعراض لأقوال العلماء على اختلافها أن نتبين أن الجمهور يذهب إلى أن (اية) ترجع إلى جذور ثلاثية هي (أ/ي/ي)، أما من حيث البنية وما حدث في اللفظ من تغير فلدينا رأيان أساسيان أحدهما الرأي المنسوب إلى الخليل وهو أن (آية) في الأصل (آيئة). والثاني الرأي الذي أخذ به الفراء وهو أنها في الأصل (آية). وانقسم المتأخرون بين مؤيد لقول الخليل ومؤيد لقول الفراء، فرأينا ابن عصفور يدافع عن قول الخليل ويذهب مذهبه، ورأينا العكبري وابن مالك يأخذان برأي الفراء.

ورأينا أن لكل رأي عيبه فعيب رأي الخليل أن حق التغير أن يكون في الياء الثانية من (آية)، وعيب رأي الفراء أن الإدغام من أهم وسائل التخلص من التماثلات (133) وليس توالي همزة وياء مشددة بالأمر الموجب للتخلص من الياء إذ نجده في ما هو أكثر استخداما من اللفظ (آية)؛ إذ نجد في (أي)، و(إيناك)، ونجده في ألفاظ آخر مثل: (أيم، وأيم). ولا يصر إلى التخلص من التماثلات بالقلب إلا إن كان الإدغام متعذرا أو يورث ثقلا لا يتحقق معه الغرض.

وأما الاحتجاج بسهولة القول فغير مقبول إذ لا يكفي أن تكون العلة سهلة بل يجب أن تكون أقرب إلى الاطراد وإلى كونها قانونا.

وإن ما روي من أمثلة جاءت على لغة الحارث بن كعب فبعضها ترجع إلى تغليب صورة المثني بالألف وليست قلبا للياء إلى ألف. أما الكلمات المنتهية بألف منقلبة عن ياء أصلا فقد أبقى على الألف فلم

الهوامش:

- (1) المعجم الكبير، الآية: 699/1.
- (2) ابن عاصم، الفاخر، 242.
- (3) ابن عصفور، المتع 582/2.
- (4) سيبويه، الكتاب، 398/4.
- (5) الجوهري، الصحاح 2275/6.
- (6) ابن فارس، مقاييس اللغة، 168/1.
- (7) صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، غوامض الصحاح، 105.
- (8) ابن فارس، مقاييس اللغة، 168/1.
- (9) عبد العليم إبراهيم، تيسير الإعلال والإبدال 167.
- (10) ابن جنبي، سر صناعة الإعراب، 71/1.
- (11) أبو العلاء المعري، رسالة الملائكة 107.
- (12) الجوهري، الصحاح 2275/6.
- (13) سيبويه، الكتاب 398/4.
- (14) السابق، نفسه.
- (15) اللسان، أيا.
- (16) ابن جنبي، المنصف، 574/2.
- (17) السابق، 143/2.
- (18) العكبري، التبيان، 56/1.
- (19) ابن منظور، اللسان، «أيا».
- (20) ابن فارس، مقاييس اللغة، 167-168/1.
- (21) ابن فارس، مجمل اللغة، 220/1.
- (22) يجتمع في إسم المفعول: (مقول >---- مقوول) واوان ساكتان فتحذف إحداهما تخلصا من الساكتين، واختلف في المحذوف فذهب الخليل وسيبويه إلى المزيد وذهب الأخفش إلى حذف الحرف الأصلي. قال سيبويه: «وحذفت واو مفعول لانه لا يلتقي ساكتان»، الكتاب، 348/4، وذكر المازني مذهب الأخفش ورجحه على قول الشيخين، واحتج ابن جنبي لهذا المذهب، انظر: المنصف، 288-290/1.
- (23) سيبويه، الكتاب 398/4.
- (24) الرضي، شرح الشافية، 118/3.
- (25) ابن عقيل، المساعد، 168/4.
- (26) ابن منظور، اللسان، أيا.
- (27) المعري، رسالة الملائكة 107.
- (28) ابن عصفور، المتع، 583/2.
- (29) الرضي، شرح الشافية، 118/3.
- (30) السمين، الدر المصون، 308/1.
- (31) ابن عقيل، المساعد، 168/4.
- (32) البغدادي، الخزانة، 517/6.
- (33) العكبري، التبيان، 56/1.
- (34) ابن مالك، التسهيل، 310.
- (35) ابن عصفور، المتع، 583/2.
- (36) سيبويه، الكتاب 398/4.
- (37) المعري، رسالة الملائكة 103.
- (38) ابن منظور، اللسان أيا.
- (39) الفارسي، الحجية في القراءات السبع، ص 193.
- (40) السمين، الدر المصون، 308/1.
- (41) السابق 309/1.
- (42) ابن عقيل، المساعد 169/4.
- (43) المعري، رسالة الملائكة، 103.
- (44) البغدادي، خزانة الادب، 518/6.
- (45) السمين، الدر المصون، 309/1.
- (46) ابن عقيل، المساعد، 169/4.
- (47) البغدادي، خزانة الادب، 518/6.
- (48) ابن منظور، اللسان، أيا.
- (49) المعري، رسالة الملائكة 107.
- (50) الجوهري، الصحاح 2275/6.
- (51) اللسان، أيا. والرواية في كتاب: دقائق التصريف، للمؤدب: (أَيَّة) ص 229،
- (52) البغدادي، خزانة الادب، 518/6.
- (53) سيبويه، الكتاب 398/4.
- (54) المعري، رسالة الملائكة 103-104.
- (55) السمين، الدر المصون، 309/1.
- (56) ابن عقيل، المساعد، 169/4.
- (57) البغدادي، خزانة الادب، 518/6.
- (58) انظر أمثلة أخرى للتخلص من الياء: الشمسان، التخلص من التناثلات لفظا، الصفحات: 91، 101-105، 111.
- (59) قال ابن عصفور «نحو ذوائب في جمع ذؤابة أصله ذائب فابدلت الهمزة واوا هروبا من ثقل البناء مع ثقل اجتماع الهمزتين والألف، لأن الألف قريبة من الهمزة لأنها من الحلق كما أن الهمزة كذلك. فكأنه قد اجتمع في الكلمة ثلاث همزات. فالتزموا لذلك إبدال الهمزة واوا. المتع في التصريف، 363/1.
- (60) سيبويه، الكتاب، 398/4.
- (61) ابن منظور، اللسان، أيا.
- (62) العكبري، التبيان 56/1.
- (63) المؤدب، دقائق التصريف، 228.
- (64) الجوهري، الصحاح، 2344/6.

- (87) ابن منظور، اللسان، أيا.
- (88) ليس هذا أمرا مطلقا؛ إذ لا يعود المقلوب قلبا مكانيا إلى أصله، ولا تعود الألف المنقلبة عن همزة في مثل (آدم) إلى أصلها.
- (89) هناك صيغة رابعة للتصغير خاصة بجمع من جموع القلة وهو ما جاء على بناء (أفعال) مثل أفراس فتصغيره على صيغة (فَعَيْعال): أُفَيْراس. ويختلف ميزانه عن الصيغة فالميزان الصرفي (أفَيْعال).
- (90) سيبويه، الكتاب، 481/3.
- (91) ذهب ابن مالك إلى جواز أن تقلب إلى واو الياء أو ما انقلب عنها (التسهيل، 284) ومثل لذلك ابن عقيل بقوله: «نحو بيت وشيخ، أجاز الكوفيون إقرار الياء نحو: بيت وشيخ، وقلبها واوا نحو: بيت وشويخ؛ وحكوا عن العرب: بويضة؛ والتزم البصريون الأول، وجعلوا بويضة شاذًا» (ابن عقيل، المساعد 498/3).
- (92) قال في النشر: «واختلفوا في الضم والكسر من (بيوت، والغيوب، وعيون، وشيوخا، وجيوب) فقرأ بضم الياء من (البيوت وبيوت) حيث وقع أبو جعفر والبصريان وورش وحفص وقرأ بكسر الغين من (الغيوب) وذلك حيث وقع حمزة وأبو بكر وقرأ بكسر العين من (العيون وعيون) والشين من (شيوخا) وهو في غافر الجيم من (جيوبهن) وهو في سورة النور ابن كثير وحمزة والكسائي وابن ذكوان وأبو بكر إلا أنه اختلف عنه في الجيم من (جيوبهن) فروى شعيب عن يحيى عنه ضمها وكذلك روى عنه العليمي من طريقه وروى أبو حمدون عن يحيى عنه كسرهما» (إبن الجزري، النشر في القراءات العشر 226/2).
- (93) الرضي، شرح الشافية، 209/1.
- (94) المعري، رسالة الملائكة، 108.
- (95) السابق، 108-109.
- (96) السابق، نفسه.
- (97) سيبويه، الكتاب، 522/3.
- (98) السابق 552/3 ح3.
- (99) ابن جني، سر صناعة الإعراب، 665/2.
- (100) سيبويه، الكتاب 471/3.
- (101) السابق، الصفحة نفسها.
- (102) رسالة الملائكة 110-111، ولم يكنف أبو العلاء بما عرضه من أمر تصغير آية بل أطلق لخياله أن يعرض لنا احتمالا كان يمكن أن يقال في ذلك وهو أن اللفظة لو لم تكن يائية لجاز أن يدعى أنها من الجذر «أ/و/ي» كأنها علامة يأوي إليها الضال فتكون ألفها منقلبة من الواو وتصح الياء لاجل علة العين ولو

- (65) ابن عصفور، المتع، 583/2.
- (66) أبو زيد الانصاري، النوادر في اللغة، 58. والنحويون مختلفون في النظر إلى هذه الظاهرة بين معمم ومخصص فالانصاري يعمم قلب الياء المسبوقة بفتح فيورد أمثلة من المثني وغيره، ومنهم من يخصص هذا بغير المثني وأما المثني وما انتهى بالف فيذهب إلى أن الألف التزمت وعمل كالاسم المقصور؛ إذ جعل المثني بالألف في جميع حالاته الإعرابية. انظر: السيوطي، شرح شواهد المغني: 1/128.
- (67) أبو عبيدة معمر بن المثني، مجاز القرآن 21/2.
- (68) الفراء، معاني القرآن، 184/2.
- (69) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 362/3.
- (70) ابن عييش، شرح المفصل، 128/3.
- (71) الدلائي، نتائج التحصيل، 370/1.
- (72) رين، اللهجات العربية الغربية القديمة، 123-125.
- (73) قال محمد المقدى: «وهذه اللغة بالنسبة لعلى ولدى شائعة اليوم في بادية نجد»، انظر: الدماميني، تعليق الفرائد، 203/1، حاشية 3.
- (74) ابن عصفور، المتع، 583/2.
- (75) ابن عقيل، المساعد، 168/4.
- (76) المعري، رسالة الملائكة، 107.
- (77) ابن منظور، اللسان، أيا. وانظر نص هذا القول في المدخل: 3/3.
- (78) المعري، رسالة الملائكة، 107.
- (79) المعري، رسالة الملائكة 107.
- (80) السابق، نفسه.
- (81) سيبويه، الكتاب، 398/4.
- (82) المعري، رسالة الملائكة 107.
- (83) رسالة الملائكة، 107.
- (84) يفهم مما ورد في (المنصف، 236/2) أن (بالة) هي مصدر الفعل (بالى) إذ تقول: باليت. وكان مصدر الفعل قبل الحذف (بألية) مثل (عافية)، ولو لم يقل بحذف الياء التي هي لام الفعل لظهرت (بالة) كأنها على وزن (فَعَلَة) وهذا يعني أن العين معتلة وهو خلاف الصحيح إذ المعتل هو اللام، أما العين معتلة من بالة فهي اللام ووزنها على هذا (فَاعَة). ويفهم من هذا أن الياء قد حذفت وهي وحدها في هذا اللفظ؛ فمن الأولى القول بحذف الياء في آية التي أصلها: آيية؛ لاجتماع ياءين لا واحدة.
- (85) ابن عصفور، المتع 583/2-584.
- (86) السابق 584/2.

المصادر والمراجع:

- * إبراهيم؛ عبد العليم:
تيسير الإعرال والإبدال (مكتبة غريب / القاهرة 1969م).
- * الأنصاري؛ أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت (215هـ)
النوادر في اللغة (ط 2، دار الكتاب العربي / بيروت - 1967م).
- * أنيس؛ إبراهيم:
في اللهجات العربية (ط 4، مكتبة الانجلو المصرية / القاهرة 1973م).
- * البغدادي؛ عبد القادر بن عمر (1093م):
- خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (ط 1، دار الكتاب العربي / القاهرة - 1968م).
- * ابن الجزري؛ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (833هـ):
- النشر في القراءات العشر، بعناية: علي محمد الضباع (المكتبة التجارية الكبرى، د. ت).
- * ابن جني؛ أبو الفتح عثمان (392هـ):
- المنصف، تحق. إبراهيم مصطفى (ط 1، وزارة المعارف العمومية / القاهرة 1954م).
- سر صناعة الإعراب تحق. حسن هنداري (ط 1، دار القلم / دمشق، 1985م).
- * الجوهري؛ إسماعيل بن حماد (398هـ):
- الصحاح، تحق. أحمد عبد الغفور عطار (ط 2، دار العلم للملايين / بيروت، 1979م).
- * ابن خالويه؛ أبو عبد الله الحسن بن أحمد (370هـ):
- الحجية في القراءات السبع، تحق. عبد العال سالم مكرم (ط 2، دار الشروق / القاهرة 1977م).
- * ابن دريد؛ أبو بكر محمد بن الحسن (321هـ):
- جمهرة اللغة (ط 1، دائرة المعارف / حيدرآباد، 1925م)
مصورة المثني.
- * الدلائي محمد أبي بكر المرابط (1089هـ):
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، تحق. مصطفى الصادق العربي (الكتاب والتوزيع والإعلان والنشر، بنغازي، د. ت).
- * الدماميني؛ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر (827هـ):
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحق. محمد عبد الرحمن المفدى (ط 1، 1983م).
- * رين؛ شام:
- اللهجات العربية الغربية القديمة، تر. عبد الرحمن أيوب (جامعة الكويت / الكويت، 1986م).
- * الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (311هـ):
- معاني القرآن وإعرابه، تحق. عبد الجليل عبده شليبي (ط 1، عالم

- صغرت على هذا الرأي لقيام أوبية لأنها ترد إلى الأصل كما ترد الساحة إليه.
- (103) ابن منظور، اللسان، أيا.
- (104) ابن منظور، اللسان، أيا.
- (105) سيويه، الكتاب 582/3.
- (106) السابق 586-582/3.
- (107) سيويه، الكتاب 582/3.
- (108) السابق، نفسه.
- (109) ابن دريد، الجمهرة 192/1.
- (110) ابن جني، سر صناعة الإعراب 665/2.
- (111) الجوهري، الصحاح، 2275/6.
- (112) ابن منظور، اللسان، أيا.
- (113) المعري، رسالة الملائكة 110.
- (114) قال ابن سيده: « والجمع: أكم، وأكم، وإكام، وآكام، وآكم كآفلس، الأخيرة عن ابن جني » (المحكم، 75/7).
- (115) المعري، رسالة الملائكة 109.
- (116) رسالة الملائكة 109 وأظب، جمع ظبي وهي على وزن (أفعل)، وأصلها: أظبي، قبل حذف الياء لالتقاء ساكنين، على وزن (أفعل).
- (117) سيويه، الكتاب 350/3.
- (118) المعري، رسالة الملائكة 123.
- (119) السابق 124-123.
- (120) المعري، رسالة الملائكة 123-127.
- (121) سيويه، الكتاب 350/3-351.
- (122) السابق، 350/3، ج 3.
- (123) الفارسي، البصريات 257-256/1.
- (124) سيويه، الكتاب 351/3.
- (125) المعري، رسالة الملائكة 123.
- (126) سيويه، الكتاب 351/3.
- (127) المعري، رسالة الملائكة 123.
- (128) سيويه، الكتاب، 350/3، ج 3.
- (129) الجوهري، الصحاح، 2275/6.
- (130) صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، غوامض الصحاح، 105.
- (131) انظر هذا بعد المدخل: 1/ب.
- (132) ابن منظور، اللسان، أيا.
- (133) الشمسان، التلخيص من التماثلات لفظا، 80، 119.
- (134) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، 143.

الكتب / بيروت، 1988م).

* السمين، أحمد بن يوسف (756هـ):

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحق. أحمد محمد الخراط (ط1، دار القلم / دمشق، 1986م).

* سيويه؛ أبو بشر عمرو بن قنبر (180 هـ):

- الكتاب، تحق. عبد السلام محمد هارون (الهيئة المصرية العامة للكتاب / القاهرة، 1966م).

* ابن سيده؛ علي بن إسماعيل (458هـ):

- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحق. مصطفى السقا، وحسين نصار.

* السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911 هـ):

- شرح شواهد المغني (لجنة التراث العربي / دمشق، د.ت.).

* الشمسان؛ أبو أوس إبراهيم:

- «التخلص من التماثلات لفظاً»، مجلة العربية للعلوم الإنسانية (جامعة الكويت / الكويت، 1994م) ع47، ص.ص: 77-137.

* الصفدي؛ صلاح الدين خليل بن أيبك (764 هـ):

- غوامض الصحاح، تحق. عبد الإله نبهان (ط1، معهد المخطوطات / الكويت، 1985م).

* أبو عبيدة؛ معمر بن المثنى التيمي (210 هـ):

- مجاز القرآن، تحق. محمد فؤاد سزكين (ط2، مكتبة

الخانجي / القاهرة، 1970م).

* ابن عصفور؛ أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي

(669 هـ):

- الممتع في التصريف، تحق. فخر الدين قباوه (ط1، المكتبة

العربية / حلب، 1970م).

* ابن عقيل؛ بهاء الدين عبد الله (769 هـ):

- المساعد على تسهيل الفوائد، تحق. محمد كامل بركات (جامعة

أم القرى / مكة المكرمة، 1980م).

* العكبري؛ أبو البقاء (616 هـ):

- التبيان في إعراب القرآن، تحق. علي محمد البجاوي (عيسى

البابي الحلبي / القاهرة، 1976م).

* ابن عاصم؛ أبوطالب الفضل بن سلمة (290 هـ):

- الفاخر، تحق. عبد العليم الطحاوي (ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب / القاهرة 1974م).

* الفراء؛ أبو زكريا يحيى بن زياد (207 هـ):

- معاني القرآن، تحق. أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار (دار الكتب المصرية / القاهرة، 1955م).

* ابن فارس؛ أبو الحسين أحمد بن زكريا (395 هـ)،

- مقاييس اللغة، تحقيق. عبد السلام محمد هارون (ط2، مصطفى البابي الحلبي / القاهرة، 1970م).

- مجمل اللغة، تحق. هادي حسن حمودي (ط1، معهد المخطوطات العربية / الكويت، 1985م).

* الفارسي؛ أبو علي الحسن بن أحمد (377 هـ):

- المسائل البصريات، تحق. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد (ط1، مطبعة المدني / القاهرة، 1985م).

* المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد (343 هـ):

- دقائق التصريف، تحق. أحمد ناجي القيسي، وحاتم الضامن، وحسين تورال (المجمع العلمي العراقي / بغداد، 1987م).

- دقائق التصريف، تحقيق ودراسة: محمد سالم الهزاع (رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود / الرياض، 1981م).

* مجمع اللغة العربية:

- المعجم الكبير (مطبعة دار الكتب / القاهرة، 1970م).

* المعري؛ أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان (449 هـ).

- رسالة الملائكة، تحق. لجنة من العلماء (ط3، دار الآفاق الجديدة / بيروت، 1979م).

* ابن منظور؛ جمال الدين محمد بن مكرم (711 هـ):

- لسان العرب (طبعة بولاق / القاهرة 1308 هـ [1891م]).

* ابن مالك؛ أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (672 هـ):

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحق. محمد كامل بركات (دار الكتاب العربي / القاهرة، 1967م).

* ابن يعيش؛ أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي (243 هـ):

- شرح المفصل (دار الطباعة المنيرية / القاهرة، د.ت.).